



من رئيسة الحكومة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد سامي رايس.
المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000667 المؤرخ في 28 فيفري 2025.

تحية طيبة وبعد،

يشرفني موافاتكم صحبة هذا المكتوب بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد سامي رايس إلى رئاسة الحكومة حول الوضعية القانونية لجمعية "العون المباشر".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

رئيسة الحكومة

سارة الزّعراني الزّنّوري

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي
الذي تقدم به النائب المحترم السيد سامي الرايس

السؤال: بخصوص جمعية العون المباشر.

الإجابة

جمعية "العون المباشر" هي فرع لجمعية كويتية بتونس تكونت بمقتضى نظام التصريح طبقاً لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات وتم نشر تكوينها بالنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 42 بتاريخ 04 أفريل 2013.

- مقرها الاجتماعي المصرح به عند التكوين: 04 نهج أحمد خير الدين أريانة الجديدة.

- مقرها الحالي: 02 شارع فاطمة الفهرية، ميتيال فيل، تونس 2094.

- الأهداف المصرح بها عند التكوين:

تهدف إلى القيام بأعمال التنمية للمجتمعات الأقل حظاً مستهدفة بذلك الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً والمرضى والأيتام والمعوزين ومنكوبي الكوارث والمجاعات والقيام بكافة أنشطة البر والخير، وفقاً لبرنامج نشاطها المصرح به.

- الهيئة المديرة التأسيسية:

• رمزي بن فرج

• خميس قشة

- المدير الحالي للجمعية:

• السيد مهدي نافلة

بالنسبة لوضعيتها القانونية إزاء الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية، فإن الجمعية غير مشمولة بأي عقوبة وفقاً لمقتضيات الفصل 45 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات إلى حدود 09 ماي 2025.

هذا ونفيدكم أن جمعية "العون المباشر الكويتية" فرع تونس قد تم إخضاعها سنة 2023 للترخيص المسبق من قبل وزارة المالية بخصوص التحويلات المالية الواردة عليها من الخارج وذلك في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 102 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، إلا أنها قامت لاحقاً بتسوية وضعيتها القانونية وتم على أساس ذلك رفع إخضاعها للترخيص سالف الذكر بمقتضى قرار وزيرة المالية المؤرخ في 15 نوفمبر 2024.

كما نحيطكم علما وأن المعطيات المتعلقة بالجمعيات على مستوى هياكلها أو تقاريرها الأدبية والمالية وقوائمها المالية وغيرها، أصبحت وجوبا خاضعة لأحكام القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات.

والسلام

فاتن السويسي

المكلفة بتسيير الإدارة العامة للجمعيات بصفة وقتية

